

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

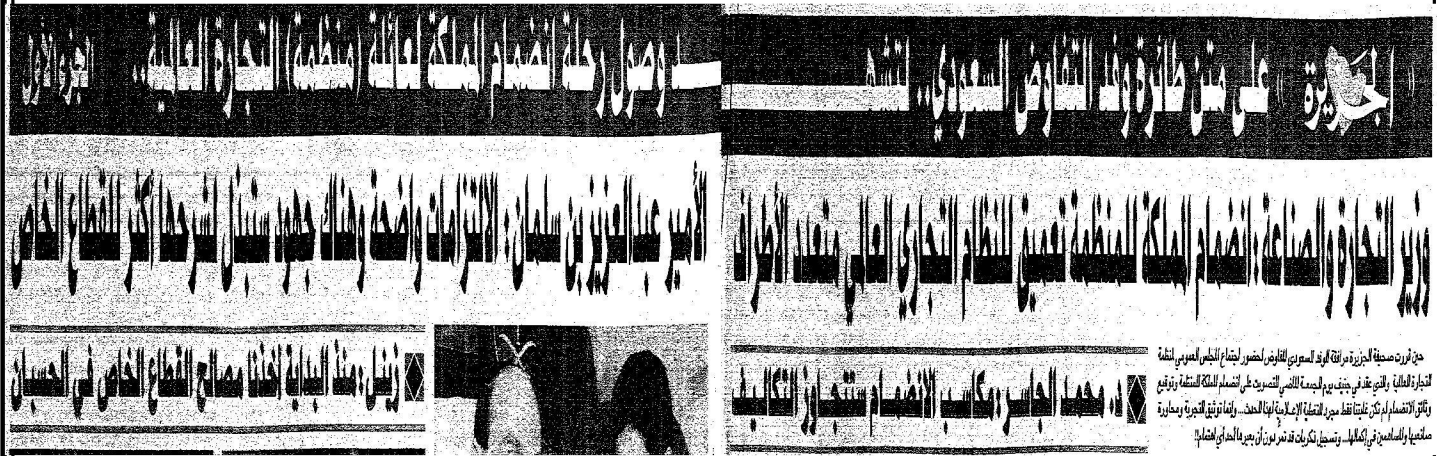
14-11-2005

الصفحات :

25

العدد : 12100

المسلسل : 84



من فروع صحيفة الجزيرة من أوقات الفهرسة السعوية القديسة لخصيص الجسوس العسوية أنظمة
 التحريك والمالية والتي تعد في جنتهم يوم الجمعة التي التصديق على انضمام المملكة للقطعة وتوقيع
 وتكون الاضطلاع لم يكن غلظتها فقد حجزوا للتطبيق الإجمالية لولا الحد... ولما أوفيق الفجوة وبخاروة
 حلتها والسلمون في أكلها... وتسخير تكريما قد تم نوز أن يعبرها السامي انضمام.

أوائل شهر مايو من عام ١٩٩٦، وكان آخرها في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ م.

وفي الاجتماعات اللاحقة وحتى الاجتماع الرابع عشر الذي عقد في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥ - الذي تم فيه اعتماد وثائق الانضمام للمملكة للمنظمة - كان الفريق برئاسة السفير منير أكرم، سفير باكستان لدى الأمم المتحدة.

تم التصديق على وثائق الانضمام التي تشمل : وثيقة الانضمام (تقرير فريق العمل) المسودة النهائية رقم ٧، ووثيقة الجداول الموحدة لجميع السلع الزراعية وغير الزراعية ووثيقة الدعم المحلي الزراعي، كما تم التصديق أيضا على وثيقة الجداول الموحدة للخدمات.

ويمثل تقرير فريق العمل نتائج مفاوضات المملكة عديدة الأطراف مع أعضاء فريق العمل ٥٤ دولة خلال الاجتماعات التي تمت طوال فترة المفاوضات التي استمرت حوالي ١٠ سنوات، ويصل التقرير نتاج ثلاثة أطراف رئيسية وهي المملكة (دولة الانضمام) والدول

المفاوضة المشاركة في اجتماعات فريق العمل وسكرتارية المنظمة والتي أعدت التقرير وتولي استمراء الملاحظات المتفق عليها من جميع الأطراف، كما يحتوي تقرير فريق العمل على جميع استفسارات الدول الأعضاء وإجابات المملكة عليها، ولذا فإن هذا التقرير يحوي الكثير من المعلومات حول النظام الاقتصادي والتجاري والاستثماري في المملكة وكذلك

الإجراءات والأنظمة واللوائح، ويتكون هذا التقرير من ٣١٦ فقرة ١٢٤ ملحقاً في ١٦٥ صفحة تقريبا، كما يحوي على ٦٠ فقرة التزام منها ١٦ فقرة التزام تخص القطاع الزراعي.

□ جنيف - عهد بن عبدالله العجلان:

طول المفاوضات مؤشر للنقل العالمي..

كانت المملكة العربية السعودية يوم الجمعة الماضي في جنيف وفي مقر منظمة التجارة العالمية محط أنظار العالم، رغم أن دولا كثيرة سبقت المملكة - ١٤٨ دولة - في الانضمام إلى المنظمة، إلا أن حجم ونقل المملكة جعل للحدث وهما آخر، والمدة التي استغرقتها المفاوضات صاهي إلا مؤشر للنقل العالمي للاقتصاد السعودي... رحلة طويلة أنهت المملكة فيها ٣٨ اتفاقية ثنائية، ما يعني أن هناك ٣٨ دولة رغبت في التفاوض الثنائي مع المملكة، الأمر الذي يوضح حجم واتساع وتشابك العلاقات التجارية للمملكة، بينما الصين الدولة التي يمثل اقتصادها رابع أكبر اقتصاد في العالم لم يفاوضها أكثر من ٣٥ دولة!!

وكثير من الدول دخلت المنظمة ولم تتفاوض سوى مع عدد محدود من الدول!!

تلك المفاوضات أثبت فيها السعوديون قدرة ومهارة عالية في التفاوض - جعل مصالح الوطن أولا وأخيرا - ودائما - بمتابعة مستمرة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهما الله.

ومن فضل القول الحديث عن الدور الريادي لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده واستثمار العلاقات المتميزة والمتينة مع دول العالم لتسهيل هذا الانضمام، كان أبرزها الاتصالات واللقاءات التي عقدها مع رئيس الوزراء البريطاني توني بليسر - الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي وشرح موقف المملكة حول تسعيرة الطاقة داخل المملكة والغاز وعدم تأخير ذلك على الاستثمارات الأجنبية فيهما، كذلك الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي سهلت الاتفاق على النقاط الرئيسية حول الاتفاقية الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية حول انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

بعد ٣٠ يوما... العضوية الكاملة

كانت الساعة تضح بالفرح في عيون الفريق التفاوضي السعودي، ومعالي وزير التجارة الهادي الرصيبي لم يستطع إخفاء فرحه الذي يقره في عيونه كل من رآه، كل أشقاء وأصدقاء المملكة ترى في عيونهم ذات الشعور والمملكة تصرصر باب التجارة العالمية بعد ١٢ سنة تقريبا من المفاوضات الشاقة والمستمرة.

بدأتها حين تقدمت بطلب عضوية اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) في ١٣ يونيو ١٩٩٣ م وتم تكوين فريق عمل متتابعة إجراءات الانضمام والمفاوضات في ٢١ من الشهر نفسه، وحين أنشأت منظمة التجارة العالمية في ١-١-١٩٩٥ م تم تحويل الطلب لهذه المنظمة في ٢١ ديسمبر ١٩٩٥

وقد بلغ عدد أعضاء فريق العمل المعني بانضمام المملكة ٥٤ دولة، عقد خلالها الفريق وحتى اعتماد وثائق الانضمام ١٤ اجتماعا، ٨ اجتماعات منها برئاسة السفير جون ويكس سفير كندا لدى المنظمة، كانت بداياتها في

السلع والخدمات السعودية للأسواق العالمية والتي سيعزز نمو الاقتصاد السعودي... وكثير من الدول ترى اليوم أن انضمام المملكة هو تعميق للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ولعل فرص الاستفادة التي ستحصل عليها المملكة جراء هذا الانضمام قد اتضحت من خلال حديث الوفود وتركيزهم على مكانة وحجم وأهمية المملكة في الاقتصاد العالمي وهو شيء يدعو للفخر والاعتزاز.

(هذه النتائج أفضل ما يمكن تحقيقه)

كنت خلال توافد الوفود إلى قاعة اجتماع المجلس العمومي أبحث عن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبد العزيز، الأمير عبد العزيز بن سلمان - كما هو معروف - مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول وعضو الفريق المتفاوض في فريق العمل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي ساهم بشكل كبير وهام من خلال موقعه كأحد أعضاء الفريق التفاوضي السعودي، كان الأمير عبدالعزيز يتجاذب الحديث مع بعض أعضاء الوفود المشاركة، اقتضت الفرصة وقيل الاجتماع للحديث معه وحين سمع (الجزيرة) أمس بيدي قائلًا: إن صحيفة (الجزيرة) لها مكانة كبيرة وحضورها اليوم يؤكد حرص هيئة التحرير على متابعة إنجازات الوطن، سألته عن هذا اليوم التاريخي وكيف يراه ويشعر به وهو أحد أعضاء الفريق التفاوضي السعودي الذي بايع هذه المسيرة الطويلة التي ستشكل بعد ساعة من الآن لتصبح المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية؛ تخر إلى الأمير عبدالعزيز قائلًا: نعم إنه يوم تاريخي للمملكة ومآلمته هذه المفاوضات من نتائج هي انتصارات مشرفة في كل جوانبها وهي أفضل ما يمكن تحقيقه والجميع يتفق على ذلك... والمملكة وهي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية كعضو رسمي تؤكد حقيقة واقع اندماج المملكة مع المنظومة الدولية ومشاركتها في جميع منظماتها... المملكة كما يعلم الجميع تملك اقتصاداً حراً يجعلها أكثر قابلية في تفعيل الأنظمة والقوانين التي تناسب المرحلة الاقتصادية الحالية، والمملكة تكادتها حرصية على تحقيق الرفاه للمواطن السعودي، سألت الأمير عبدالعزيز عن تأجيل هذا الانضمام على الاقتصاد السعودي وحول فاعلية القطاع الخاص السعودي بعد هذا الانضمام وماذا يمكن أن

والتي تتسابق لهنته المملكة بهذه المناسبة التاريخية، كان من ضمن الكلمات التي ألقى كلمة رئيس الوفد الأردني الذي هذا المملكة باسم المجموعة العربية وذكر أن انضمام المملكة سيعزز مشاركة العالم العربي في منظمة التجارة العالمية، وهذا الإخوة الأشقاء السعوديين على هذا الإنجاز ودعا الأعضاء في المنظمة لمساعدة وتيسير دخول الدول العربية التي ما تزال في الانتظار، ثم دأب مدير المنظمة السيد باسكال لامي قائلًا: إنك لا تحتاج إلى أخذ إذن بالحديث بالعربية ومرحبًا بك متحدثًا بها، ضحك الجميع وبسماعي تلك الضحكات تبعدت تلك الرسمية التي غالبًا ما تطبعها شاشات التلفاز على مثل هذه الاجتماعات، عقب كلمات الوفود المتتالية وقع معالي وزير التجارة الدكتور هاشم يماني ومدير عام منظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي وثائق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

(البرنامج الإصلاحي ساهم في الإنجاز)

كان يوماً حافلًا بالإنجاز والفخر... حاولت خلاله أن أتابع واستطلع مشاعر الوفد السعودي الذي تابع وانتظر هذه اللحظة منذ ١٢ عامًا تقريبًا... حين خرج معالي وزير التجارة من القاعة متجهًا إلى صالة التوقيع.... خرجت من القاعة مستقبلاً معالي الدكتور هاشم يماني أمام الميابة الرئيسية وقيل أن يتجه للتوقيع على وثائق الانضمام، رأيت في عينيه شعور السعادة، انبسط لي قائلًا بعد أن عرفته بنفسني: شكراً لحضور صحيفة الجزيرة لهذه المناسبة الاقتصادية الوطنية السعودية وهذا الانضمام في الواقع إنجاز ساهم فيه بشكل كبير البرنامج الإصلاحي الهيكلي للاقتصاد السعودي الذي بدأه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله... أستطيع القول إن المملكة ليست غربية عن واقع الاقتصاد العالمي فهي تطبق مع شركائها التجاريين مبدأ الاقتصاد الحر منذ زمن طويل والانضمام سيعزز ولاشك هذا الواقع، كما يمكن النظر إلى القوانين والأنظمة التي يطلبها الانضمام من جهة أنها ستساهم في تعزيز الشفافية والوضوح اللذين يعتبران على قدر كبير من الأهمية للمستثمر الداخلي والخارجي، وهذه الزيادة في الاستثمارات ستجلب إمكانية فرص العمل أكبر وأكثر تنوعًا للمواطن السعودي، وهذا الانضمام سيساهم بشكل فعال في نقاد

فاجابني قائلاً: إن الانضمام في الواقع سيحمل فُرصاً جيدة لتنوع مصادر الدخل للحكومة وسيساهم بشكل كبير في خلق فرص توظيفاً أكثر... وأعتقد أن القطاع الخاص اليوم يستطيع أن يعرف كل التفاصيل التي يريدنا حول الاتفاقيات كما أن هناك جهوداً بذلت وستبذل في سنيل شرح الاتفاقيات بشكل كامل يساعد القطاع الخاص على تفعيل دوره في هذه المرحلة... وأعتقد أن الانضمام هو في مصلحة القطاع الخاص من خلال تحديث بعض الأنظمة واللوائح وإنشاء هيئات متخصصة في مجالات اقتصادية متعددة، كل هذا في الواقع يخدم القطاع الخاص ويزيد من فعاليته في الأداء ويجعل البيئة الاقتصادية المحلية أكثر شفافية وتنظيماً، في نظري أن كل هذا كما أسلفت يصب في مصلحة القطاع الخاص وهو ما يتبادي به.

سالت الأمير عبدالعزيز حول أهمية إدراك القطاع الخاص للتحديات الجديدة وأن بعض المتحمين للقطاع الخاص يشككي عدم معرفته لانعكاسات المفاوضات وتأثيرها لغياب المعلومة؟

أجاب الأمير عبدالعزيز قائلاً: إن الصورة واضحة ويمكن الإطلاع على تفاصيل جداول الالتزامات وتقرير فريق العمل، والأمر ميسر للقطاع الخاص للنظر كل حسب القطاع الذي يعمل به ولكن هذا لا يعني عن أهمية الشرح والتوضيح واعتقد أن هناك توجهاً ونية لتقديم جهد يصب في هذا المجال... الحقيقة أن كثيراً من الالتزامات التي اتفق عليها سيحدث المرء أنها تتحقق مع الوضع الحالي القائم.

(نحمد الله.. جت على مائمتي)

بعد انتهاء اجتماع المجلس العمومي، كنت انتظر إلى ساعتني وازك أن انضمام أكبر اقتصاد خارج منظمة التجارة العالمية لم يتبق عليه سوى دقائق، حين خرج معالي وزير التجارة الدكتور هاشم مائتي والوفد السعودي متجهين إلى صالة التوقيع، شعرت أن كل خطوة في العُد التنازل لي هذه اللحظة التاريخية. سمعت سعادة وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية الدكتور يوسف بن طراد السعود وهو الذي بدأ في فريق التفاوض مبكراً حين كان في وزارة التجارة قائلاً وهو يتبسم إلى الوفد السعودي: حمد الله جت على مائمتي، لم أكن قد التقيت من قبل لكن حديثي معه في الطائرة وطوال الرحلة جعلني أشعر

المصدر : الجزيرة
التاريخ : 14-11-2005
العدد : 12100
الصفحات : 24
المسلسل : 84

عطار: الانضمام شهادة عالية لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في المملكة

العلمي: خلال سنوات المفاوضات قدمنا ٧٠٠٠ وثيقة واجبتنا على ٣٠٠٠ سؤال!!

بمعنى كلمة مسئول بدرجة مواطن.

١٢ عاماً من المفاوضات المضنية

حين استقرت الطائرة في السماء عائداً إلى أرض الوطن حلقت خواطري في ثنايا التحديات ودروب الغرض وقطاع الخدمات المالية لا بد وأن يقفز إلى ذهني بحضرة معالي نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد الجاسر والذي تحدث إلي قائلًا: بداية أحمد العلي القدير على أن وفق بلادنا إلى بلوغ نهاية طواف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد اثني عشر عاماً من العمل المضني والمفاوضات الجادة مع عدد كبير من أعضاء المنظمة. وأرفق آيات التهنئة والتبريك والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين على هذا الإنجاز الكبير، الذي ما كان ليتحقق لولا توجيهاته السديدة ومتابعته الصيقة لتطور سير المفاوضات.

إنه لا بد في هذه اللحظة المهمة استذكار حقيقة انضمام المملكة حلقة من سلسلة طويلة من الإنجازات الاقتصادية التي ترمي إلى توطيد مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي. فقبل ذلك حققت المملكة مكانة مرموقة في عضويتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أصبحت سادس دولة من حيث المكانة والحصص. وكانت المملكة رائدة في تأسيس عدد من المؤسسات المالية الدولية والأقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية تاهيك عن دورها المحوري في منظمات مهمة مثل منظمة أوبك. وقبل سنتين حققت المملكة أيضاً إنجازاً كبيراً بوصولها على تصديق مرتفع من شركة ستاندارد اند بورز وشركة فيتس مما يعكس مكانة الموقع المالي للمملكة.

وقال: هذه علامات على طريق تركز وتوطيد النقل الاقتصادي للمملكة ليس فقط أمام العالم الخارجي ولكن أمام المواطن والمستثمر الوطني الذي يحتاج دائماً للأطمئنان على ان استثماراته ومكتسباته سوف تحظى بالرعاية والحماية اللازمة من لدن حكومتهم. وهذه السلسلة من الإنجازات - وهي غيض من فيض - دليل كبير على وضوح الرؤية وقوة الالتزام من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين لتحقيق مزيد من المكتسبات الاقتصادية لهذا الوطن المعطاء.

وأوضح الجاسر قائلًا: وقد يطول الحديث عن المكتسبات والتكاليف لهذا الانضمام. ولكنني على يقين بأن المكتسبات سوف تتجاوز - إن شاء الله - التكاليف. ومن أهم المكتسبات ان صادرات المملكة المتنامية سوف تحظى بحماية أو تكن موجودة في الماضي، حيث لن تستطيع أي دولة وضع عراقيل أو ضرائب إضافية عليها دون أن تستطیع المملكة اللجوء إلى محكمة منظمة التجارة العالمية. وهذا رادع مهم يعطي ثقة للمستثمرين في المملكة الذين يعتمدون على التصدير مثل الصناعة البتر وكماوية. ان الشفافية التي حققتها المملكة في أنظمتها، والتزامها بالاستمرار في ذلك النهج، تعطي إشارة أخرى عن دخول الاقتصاد السعودي مرحلة نضج تواكب ما تتمتع به الاقتصادات المتطورة والمنافسة عالمياً. وقال: ولا شك ان تسريع وتيرة تطبيق تلك الأنظمة

بشفافية عالية، بما في ذلك ما يتعلق بالتقاضي في القضايا التجارية، سوف يعظم مكتسبات المملكة من الانضمام. ولذلك فإن انضمام المملكة يعتبر تصويتاً قوياً لمكانة المملكة في الاقتصاد العالمي. بل وأزيد على ذلك بأن الفترة الطويلة التي أخذتها المفاوضات دليل على جدية وتعقيد المفاوضات ومقاومة المفروض السعودي لإعطاء التنازلات إلا في أضيق الحدود.

وتجدر الإشارة إلى ان الصين أخذت مفاوضاتها أربعة عشر عاماً تليها المملكة باثني عشر عاماً. ان الاقتصادات المهمة تحظى بتمحيص ومطالبات كبيرة من ممثلي الدول المغاوضة يقابلها تقنيدي وشرح ومقاومة لبعض الطلبات من قبل المفاوضات السعودي. وهذا يأخذ وقتاً ليس بالقليل. وأشار إلى أنه يحسن في البداية القول باختصار شديد إلى دور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

إن أهم وظيفة لتلك الاتفاقيات هي تحسين فرص المستثمر الأجنبي (انتاجاً وتصديراً) من المنافسة في السوق المحلي أمام المستثمر الوطني ودرء المنافسة غير العادلة من الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية. أما السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة في المجال التجاري وغيره فتخضع لظروف وأولويات كل دولة عضو ما دامت لا تؤثر سلباً على فرص المنتجين الآخرين. ولذلك من المهم عدم تحميل اتفاقيات المنظمة ما ليس لها علاقة به أو تهويل دورها في الاقتصادات المحلية للدول. ولذلك فإن أهم تكاليف الانضمام تتركز في إعطاء الشركاء التجاريين فرصة أكبر للنفاذ إلى السوق السعودية تحت شروط أكثر تيسيراً مما مضى في مجال الصادرات السلعية وبعض القطاعات الخدمية مثل التأمين والتوزيع وغيرها.

رئيس الفريق التفاوضي العني بانضمام الملكة.. السفير منير أكرم: انضمام الملكة سفير توازن القوى داخل النظمة لصالح الدول النامية..

تميزاً سلبياً ضد المستثمر الأجنبي يتجاوز ما التزم به في وثائق الانضمام. وهذه طريقة عمل جيدة يحتاجها كل اقتصاد يهتم بمستثمريه الوطنيين والأجانب. ولن تجد المملكة - إن شاء الله - أية صعوبة في الالتزام بذلك.

ولكن لا بد من التأكيد أيضاً أن الانضمام يوجد التزامات محددة ويوفر مكنسيات مكنة ومحتملة. والعبء الأكبر يقع على الدولة العضو لتحقيق أكبر قدر من المكتسيات وخفض الأثر السلبية لأي التزامات. وهذا يقتضي بناء قدرات فنية مؤهلة في كل جهة معنية بالتجارة لتحقيق ذلك - بما في ذلك الغرف التجارية الصناعية - وهذا أمر يجب عدم التغافل فيه. وقال: وفوق ذلك كله يجب التذكير بأن مفاوضات التجارة العالمية عملية مستمرة كما تدل على ذلك مفاوضات دورة الدوحة التي يشهد وطيسها هذه الأيام بين الدول الأعضاء خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن حماية مصالح الملكة الوطنية في مجال التجارة تقتضي مواكبة تلك المفاوضات وبناء التحالفات المناسبة مع مختلف الدول الأعضاء.

إن تجربة الملكة في منظمة الأوبك وصدوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الاقتصادية تشير إلى أن المملكة تستطيع لعب دور بناء في تلك المؤسسات تحمي مصالح الملكة وتعزز مصالح اصدقائها وتوطد مكاثتها المحورية في منظومة مؤسسات العمل الاقتصادي الدولي. ويقع قدر كبير من هذه المسؤولية على مقلتيها في هذه المؤسسات والدعم والمتابعة التي يلقونها من الوزارات المعنية في المملكة. وفي هذا السياق لا يفوتني التأكيد ان رغبة الانضمام المفضية كانت غنية بالدروس والعبر والخبرات التي تراكت لدى كل من كان له علاقة بمفاوضات وهم كثر.

والمأمول في هذا السياق ان تقوم باستخلاص تلك العبر والدروس - بما ذلك أي أخطاء أو إخفاقات - لتوظفها توظيفا إيجابيا في أي مفاوضات مستقبلية في مجال التجارة أو غيرها من المفاوضات التي تدخل فيها المملكة. إن الدول المتطورة هي تلك الدول التي تستخلص العبر والدروس وتوظفها برصانة خدمة مصالحها الوطنية. وأضاف الجاسر قائلا: ولا يفوتني في نهاية هذا المقال ان أشيد بجهود المئات من القديين

وقال: وكما هو معلوم فإن القطاع المالي السعودي قطاع حيوي ونشط استفاد من افتتاحه على المستوى الدولي من خلال مشاركة البنوك الأجنبية الكبرى في ملكية وإدارة عدد من البنوك السعودية. ولذلك فإن تأثر القطاع المصرفي سوف يكون محدوداً بسبب انتقاح ذلك القطاع السابق للانضمام. ولكن من المهم الإشارة إلى ان الدولة حريصة على استمرار نمو وتطور القطاع المصرفي وتقديم الخدمات المتجددة والمتجكرة لعملاء القطاع المصرفي من المستثمرين المحليين والأجانب. ولذلك أعطت الملكة عدداً من الرخص لبنوك دولية مرموقة لفتح فروع لها في المملكة دعماً لذلك التوجه. كما تم تحويل عدد من مؤسسات الصرافة المحلية إلى بنك مرموق (بنك البلاد) ذي حجم يواكب متطلبات سوق كبيرة ومنافسة مثل السوق السعودية.

وما لاشك فيه انه سوف يكون هناك رخص جديدة تمنح من قبل هيئة السوق ومؤسسة النقد لشركات وبنوك استثمارية توفر خدمات مالية متنوعة. ولكن كل ذلك سوف يتم في إطار المتطلبات الإشرافية السعودية التي تطلقها الجهات الرقابية السعودية على مختلف المؤسسات بصرف النظر عن ملكيتها.

أما قطاع التأمين حديث الولادة فسوف يحظى باهتمام خاص من قبل المستثمرين السعوديين والأجانب عن طريق شركات سعودية أو شركات سعودية مشتركة مع مستثمرين أجانب تطبق نظام التأمين التعاوني كما تنص عليه الأنظمة السعودية. كما سوف يكون متاحاً للمستثمر الأجنبي ذي السمعة المشهورة في قطاع التأمين على المستوى الدولي ان يفتح فرعاً في المملكة.

ولكن العارفين بالاقتصاد السعودية يدركون انه اقتصاد سوق مفتوح يحللي بقدرة كبيرة على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة. ولذلك فإن اعتبار هذه التكاليف قد يكون تعبيراً مجازياً لان فيها فوائد كبيرة للمستهلك السعودي والقطاعات المعنية. ناهيك عن إيجاد فرص عمل جزئية للمواطنين.

وأكد ان الانضمام الي المنظمة لا يحد من قدرة الدولة على التنظيم والإشراف والرقابية على النشاط الاقتصادي الذي يتم داخل حدودها بصرف النظر عن جنسية المستثمر. كما لا يحد من قدرة الدولة على سن الأنظمة والقوانين واللوائح الإشرافية مادامت لا تميز

الدول في هذا الشأن، وقد حققت تلك الزيارات نتائج ايجابية وبعض الدول أكملت مستوى وحجم القطاع الخاص في المملكة وأدرت جوانب فيه لم تكن تعرفها من قبل.

كان معالي الدكتور عبدالوهاب عطار مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة غير بعيد فطلبت منه التعليق فاجاب قائلاً: الأمر الذي ينبغي إنراكم أن هذا الانضمام سيكون ليس فقط في مصلحة المملكة وإنما في مصلحة المنظمة نفسها... حجج ونقل المملكة سيكون إضافة حقيقية لأعضاء المنظمة، والحقيقة أن هذا الانضمام يمثل شهادة عالمية لنجاح البرنامج الإصلاحى الإقتصادي الذي تبنته المملكة وهذه إحدى ثماره الطيبة إنشاء الله... واعتقد أن الواطن السعودي مسرور بهذا الإنجاز الإقتصادي الذي صاحبه إصلاح وتطوير لكتير من الأنظمة والقوانين وتحسين لنماخ الإستثمار الذي ستعكس على الإقتصاد السعودي ككل وسيطال نفعه المستثمر والمستهلك.

(لغته بيننا نبينا لشهد الحديث!)

الدكتور فواز العلمي مستشار وزير التجارة ورئيس الوفد الفني للتفاوض... الرجل الذي بكل جهدا كبيرا ومتواصلًا في إنجاز هذه المهمة... لم يكن يرغب في الحديث... لم يقلها صراحة لكنني شعرت بها، شعور أدرته بعد أن عايشته الحديث ورأيت كيف تختزل فرحة الإنجاز سنوات المفاوضات والانتظار الصعبة... حين اقتربت منه قدم لي أوراقي في يده حول المنظمة فريدت الابتسامة فحدثت قائلاً: هذا الإنجاز هو بفضل الله أولاً ثم بفضل الدعم والجهد المتواصل من قبل خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وكذلك الجهود التي بذلها الفريق التفاوضي برئاسة معالي وزير التجارة الدكتور هاشم يماني وكل أولئك الذين شاركوا في هذه المفاوضات ومنذ البداية ومنهم معالي الأخ مأمون كردي -رحمه الله- وكيل وزارة الخارجية الشؤون الاقتصادية والقافية... كتبت أتمنى لو كان اليوم بيننا نبينا لشهد هذه المناسبة التاريخية التي كان يوماً أحد صناعاتها... كانت المفاوضات مسيرة حافلة بالمفاوضات والمصاعب التي بذلتها الجهود المكثفة... رحلة طويلة خضنا خلالها ١٤ اجتماعاً لفريق العمل من خلال أكثر من ٢١٤ جولة من المفاوضات الثلاثية في أكثر من ٥٧ دولة ليتم التوقيع بعدها على ٢٨ اتفاقية ثلاثية تم

السعوديين الذين قضوا الساعات الطويلة خلال السنوات الماضية لتحقيق هذا الإنجاز بتوجيهات سديدة ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والوزراء المعنيين في حكومته الرشيدة وفي مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل رئيس اللجنة الوزارية للمفاوضات.

وتقتضي الأمانة الوطنية الإشادة بالدور الذي قام به زملاء لم يشاركوا في الخطوات النهائية للانضمام ولكنهم بذلوا جهوداً مميّزة لتحقيقه وفي مقدمتهم معالي الأستاذ أسامة جعفر فقيه وزير التجارة السابق ومعالي الدكتور جبارة بن عبد الصريصري وزير النقل الحالي ونائب وزير المالية السابق الذي قاد فريق مفاوضات السلع بكل اقتدار.

وقد شاعت القرة الإلهية أن لا يستمر معالي الأستاذ محمد مأمون كردي وكيل وزارة الخارجية السابق - رحمه الله - خلال الفترة القصيرة التي شارك فيها في المفاوضات مثلاً للمفاوض المتمرس المتألق الذي كسب احترام الجانب الآخر لحزمه وإلمامه ودية تعبيره وبشأفته، رحم الله مأمون كردي.

(استمرار المسيرة الاقتصادية)

حين طلعت من معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ونائب رئيس فريق التفاوض السعودي الأستاذ عبدالله بن أحمد زيل التعليق على الحديث كان يعنني قائلاً بعد التوقيع... وحين انتهت الكفوف من التصديق وخرج الجميع ابتسم قائلاً: يا أخي هذه المناسبة عظيمة وتمثل إستمراراً للمسيرة الاقتصادية السعودية ونجاحاً آخر يضاف إلى سجل النجاحات الاقتصادية الحافل... هذا الحدث ربما تكمن أهميته في أنه أوضح مكانة المملكة وثقلها ودورها في الاقتصاد العالمي، سألت معالي الأستاذ زيل عن دور القطاع الخاص وهل تمت الاستعانة والرجوع إليه خلال المفاوضات؟!.

فاجاب قائلاً: منذ أن بدأنا مفاوضات الانضمام الأولى والقطاع الخاص يشارك في المفاوضات وتؤخذ مصالحه في الحسبان والحكومة السعودية كانت حرصة على هذا الأمر. وقد تمت الاستعانة بعدد من المنتمين للقطاع الخاص للشرح والتعريف بدور القطاع الخاص في المملكة خلال الفترة الماضية وقد قاموا بزيارة عدد من

توحيدها جميعاً في جداول موحدة للسلع والخدمات شارك في هذا الإنجاز أكثر من ٥٠ متخصصاً وخبيراً من أبناء الوطن المخلصين وهم فرسان وجنود كفاءتهم وتميزهم وإخلاصهم... وقد دعمهم وساندهم أيضاً عدد أكبر من المسؤولين في كافة الإدارات الحكومية وعدد غير قليل من الملتحقين للقطاع الخاص في المملكة... الوثائق التي قدمت إلى المنظمة طيلة تلك السنوات تزيد عن سبعة آلاف صفحة وأحبنا خلالها على أكثر من ثلاثة آلاف سؤال عن الدول الأعضاء للمنظمة، وأخيراً تم جمعها وعرضها على فريق العمل المكون من ٥٢ دولة وتم اعتمادها من المجلس العمومي للمنظمة والذي يعد أعلى سلطة إدارية في المنظمة الذي اعتمدها وتم التوقيع عليها لتصبح المملكة تلقائياً وبعد ثلاثين يوماً عضواً رسمياً بالمنظمة. اعتقد أن المواطن السعودي سيكون المستفيد الأول من انضمام المملكة للمنظمة وكذلك القطاع الخاص الذي سيستفيد ولاشك من المناخ الاستثماري الذي تضمنته المنظمة والقوانين التي تنظم الاستثمار في المملكة ولا ننسى هنا نظام الملكية الفكرية والذي يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير.

(مستير أكرم)

لمحت السفير مستير أكرم رئيس الفريق التفاوضي المعني بانضمام المملكة والذي يبلغ عدد أعضائه ٥٤ دولة، خشيت أن يغادر قبل أن أسمع رايه، اتجهت إليه فوجهت له بالسؤال حول هذا الانضمام والنتائج المترتبة عليه داخل المنظمة وعن شعوره وهو الذي عايش الأمر في السنوات الأخيرة

فاجاب قائلاً: اعتقد أنها لحظة تاريخية في تاريخ المملكة الاقتصادية ومرحلة هامة في تاريخ العلاقات التجارية داخل المنظمة والتي ستجندل الايجابيات الكثيرة للمملكة العربية السعودية وللدول الأعضاء كذلك والذين يدركون أهمية دخول كبرى الدول ذات النشاط التجاري الكبير والمتنوع في العالم والتي تمثل الأكبر على مستوى الدول النامية. هذا الانضمام ولاشك سيغير توازن القوى داخل المنظمة لصالح الدول النامية... وسيمنح المملكة من الاندماج والمشاركة بشكل أكبر في النظام الاقتصادي العالمي من خلال انضمام تنظيمها وقوانينها الاقتصادية مع البيئة الاقتصادية العالمية الأمر الذي سيجلب المزيد من الاستثمارات في المملكة ويحقق الكثير من الايجابيات.

..... ينتج الجزء الثاني